جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الملتقى الدولي حول:

إستراتيجية التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

يومي 18 و 19 أفريل 2012

اسم المشترك(ة) : عواطف محسن

التخصص : تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة علوم اقتصادية

الرتبة : أستاذ مساعد قسم "ب"

الوظيفة : أستاذ مساعد

المؤسسة/الجامعة: جامعة قاصدي مرباح ورقلة

البريد الالكتروني: MA.1478@yahoo.fr

اسم المشترك(ة)2 : أمال مهاوة

التخصص : محاسبة و جباية علوم تجارية

الرتبة : باحثة (طالبة ماجستير)

المؤسسة/الجامعة: جامعة قاصدي مرباح ورقلة

البريد الالكتروني: amelm115@gmail.com

الفاكس: 029.71.27.20

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر : بين تحقيق التنمية وتحديات العولمة

ملخص المداخلة

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا محوريا في الاقتصاد الجزائري .فهي تشكل مصدرا أساسيا من الوظائف، وخلق روح المبادرة والابتكار وبالتالي حاسما لتعزيز القدرة التنافسية والعمالة. تمثل هذه المؤسسات 95% من إجمالي المؤسسات وتساهم بنسبة 17.08% من إجمالي مناصب العمل في الجزائر، لهذا يمثل دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم أولويات الجزائر من أجل النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل والترابط الاقتصادي وحتى الاجتماعي. منذ عقد من الزمن بدأت التطورات الإيجابية لهذا القطاع تظهر نتيجة تكاثف جهود الدولة الرامية لدعمه، أهمها المؤسسات الداعمة مثل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وغيرها. رغم هذه الجهود لا تزال مساهمة القطاع في متغيرات الاقتصاد الكلي وخلق مناصب العمل منخفضة نسبيا، فضلا عن أنها لا تزال توجه العديد من الصعوبات والتعقيدات لاسيما ما تعلق بالتمويل.

بصفة عامة، ينبغي على السلطات استكشاف أي إصلاح أخر لتحسين بيئة أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لضمان التنمية المستدامة، وخاصة تشجيع الاستثمارات التي تقودها للحد من البطالة، والتي تزال مرتفعة بين الشباب، الشيء الذي يمثل تحديا لهذا القطاع. تهدف هذه الدراسة إلى وضع إطار للأبعاد التي تعتبر الجزائر بحاجة إليها من أجل تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بيئة دولية غير مؤكدة، إلى جانب حصولها على التكنولوجيا الجديدة والابتكار.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التنمية، العولمة

Abstract

The SMEs play a central role in the Algerian economy. They are an essential source of jobs, create entrepreneurial spirit and innovation in Algeria and are thus crucial for fostering competitiveness and employment. In Algeria, this category represent more than 95% from the total entities and it shares 17.08% from Total Employment.
Therefore, support for SMEs is one of the Algerian's priorities for economic growth, job creation and economic and social cohesion.

Up to now, Algerian's SMEs realize significant development owing to the SME's support and funding organization's efforts of the past decade such as Program for Algerian SME Support, the National Agency for Support to Youth Employment and French Bureau of the Development Group, but their contribution in creating job is still relatively low and they still face more complicated environment and frequently have difficulties in obtaining capital or credit.
In generally, the authorities should explore any other reform to improve SME's climate. Ensuring sustainable, diversified and private investment-led growth to reduce unemployment, which is still high among the youth, are a challenge to small and medium sized entities all over Algeria.

The objective of this study is to discuss the dimensions which Algeria need to maintain prudent macroeconomic management while supporting SMEs growth in an uncertain international environment, and fostering a high employment economy delivering social and territorial cohesion, Which allow also SMEs access to new technologies and innovation.

The Key words: Small and Medium Entities, growth, globalization.

مقدمة

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قاعدة أساسية ذات تأثير هام على تطور الاقتصاد الجزائري، الشيء الذي جعلها تحتل الأولوية في وضع برامج التنمية الاقتصادية باعتبارها مصدر الابتكار وتنمية روح المبادرة، فضلا عن أنها المعبر الحقيقي لتحقيق التنمية في ظل شدة المنافسة الدولية.

إن نجاح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية إستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، يرتبط بالشروط والإجراءات الكفيلة بضمان تأهيلها ومرافقتها فعليا وفرض وجودها في الساحة الاقتصادية. وعلى هذا الأساس تم تقسيم الدراسة إلى أربعة أجزاء كالتالي:

أولا: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ثانيا: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية

ثالثا: قراءة في واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

رابعا: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: تطورات إيجابية لكن تحديات رئيسة مازالت

أولا: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعتبر تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عامل أساسي لوضع السياسات والبرامج الخاصة بهذا القطاع، كما يسمح بتيسير البيانات اللازمة من أجل استخدامها لأغراض التنمية الاقتصادية والبحث العلمي. إن تحديد وتعريف المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم تختلف باختلاف المكان ومجال النشاط، فالمؤسسة الصغير بالنسبة لاقتصاد الدول المتقدمة تختلف عنه بالنسبة لاقتصاد الدول النامية.

غالبا ما تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس معيار عدد العمال أو رقم الأعمال أو القيمة المضافة أو معايير أخرى، مع تغليب أحد المعايير عن غيرها أهمية بنسبة لدولة ما. يعتبر معيار عدد العمال الأكثر حظا عن غيره إلا أنه لا يخلى من العيوب، فالاستناد إلى هذا المعيار فقط لا يعكس الوضع الحقيقي لحجم المؤسسات وذلك لاختلاف معامل (رأس المال/ عدد العمال) بين مختلف المؤسسات، فقد تكون هناك مؤسسات

كبيرة برأس مال ضخم وعدد محدود من العمال، ومن ثم فإن الاعتماد على معيار عدد العمال فقط لا يمثل حقيقة لتحديد أهمية المنشآت.

تعددت التعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. فهي تعرف وفق البنك الدولي [1](WB) على أنها:

- مؤسسات مصغرة: الحد الأقصى للعمال 49
- مؤسسات صغيرة:عدد العمال 50
- مؤسسات متوسطة: الحد الأقصى للعمال 200

كما تعرفها لجنة الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC لأغراض التدقيق على أنها تلك المؤسسات التي تتصف بما يلي:

- تركيز الملكية والإدارة في عدد صغير من الأفراد ؛
- موارد داخلية قليلة ؛
- حفظ سجلات غير متطورة ؛
- أنظمة رقابة داخلية محدودة.

رف في بريطانيا على أنها تلك المؤسسات التي لا يزيد حجم الأموال المستثمرة عن 07 ملايين جنيه إسترليني ولا يزد رقم أعمالها 1.4 جنيه إسترليني و يقل عدد العمال فيها عن معدل5 عاملا أسبوعيا. كما تعرف ن وجهة نظر المدقق على أنها مؤسسات ذات أعمال بسيطة ونظام رقابة داخلي محدود لتركيزه على عدد قليل من الأفراد مما يصعب من إجراء الرقابة الداخلية.

إن تعريف هذه المؤسسات ليس تعريفا مطلق بل تعريف نسبيا، فبالإضافة إلى أن معايير التعريف تختلف من دولة لأخرى فأن هذا التعريف قد يتغير بدرجة ما ووفقا لسياسة وبرامج معينة للدولة. مما يحد من صعوبة إيجاد تعريف موحد وشامل. ففي زمن تداخل الأسواق المالية وظهور التكتلات الاقتصادية لابد من تحديد ومعرفة ما إذا كانت هناك حاجة لتعريف شامل وما هو مدى تعقيد هذا التعريف خاصة وأن الاتحاد الأوروبي جاء بتعريف موحد بين الدول الأعضاء لهذا القطاع، التعريف الصادر في 6 ماي،[2]2003 مواكبا به التطورات الحاصلة في العالم منذ سنة 1996، كما هو ملخصا في الجدول الموالي:

الجدول رقم 01: تعريف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

نوع المؤسسة	الحد الأقصى لعدد الموظفين	الحد الأقصى لرقم الأعمال	الحد الأقصى لمجموع أصول الميزنية
المصغرة	10	2 مليون أورو	2 مليون أورو
الصغيرة	50	10 مليون أورو	10 مليون أورو
المتوسطة	250	50 مليون أورو	43 مليون أورو

Source : idem, p14.

إن هذا التعريف الجديد، الذي دخل حيز التنفيذ في 1 يناير عام 2005 ، يمثل خطوة رئيسية نحو تحسين بيئة الأعمال التجارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أوروبا، ويهدف إلى تشجيع روح المبادرة والاستثمارات والنمو.فهو جاء نتيجة لمناقشات واسعة النطاق بين مفاوضيه الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء ومنظمات الأعمال والخبراء فضلا عن اثنين من المشاورات مفتوحة على شبكة الانترنت، وقد وضع هذا التعريف بعد مشاورات واسعة مع الجهات المعنية وهو ما يثبت أن الاستماع إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مفتاح تحقيق النجاح في تنفيذ الأهداف المرجوة من وراءه. واستخدام هذا التعريف هو طوعي في الدول الأعضاء، ولكن مفاوضيه الاتحاد ، جنبا إلى جنب مع بنك الاستثمار الأوروبي (EIB) وصندوق الاستثمار الأوروبي (EIF)، تدعو هذه الدول إلى تطبيقه على أوسع نطاق ممكن[3].

أما في الجزائر فالمشرع الجزائري استخدم بالإضافة إلى معيار عدد العمال معيارا أخر وهو رقم الأعمال في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التعريف الوارد في القانون 18/01 المؤرخ في 2001/12/12 و المتمثل في القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، فهي تعرف بأنها مؤسسة إنتاج السلع و الخدمات تشغل من واحد إلى 250 شخص، و لا يتجاوز رقم أعمالها ملياري دينار جزائري، أو لا يتعدى إجمالي حصيلتها السنوية 500 مليون دج، و هي تحترم معايير الاستقلالية، أي لا تكون نسبة 25% و أكثر من رأسمالها أو حقوق الانتخاب في حوزة مؤسسة أخرى.

ثانيا: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محرك التنمية الاقتصادية لمعظم الدول. فهي تشكل مصدرا أساسيا من الوظائف وخلق روح المبادرة والابتكار وبالتالي حاسمة لتعزيز القدرة التنافسية والعمالة، فضلا عن مرونتها في مواجهة حالات الكساد الناجمة عن نقص الطلب السوقي بدرجة أكبر من المؤسسة الكبيرة التي تظل مثقلة بعبء النفقات الثابتة المرتفعة، إذ يمكن للمؤسسة الصغيرة، بحجم تجهيزاتها المحدودة وقدرتها على التغيير، أن تعدل من تكاليفها بشكل سريع وفعال بما يتناسب ومستوى الإنتاج الموافق لطلب السوق. لذلك يحظى دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالأولوية من أجل تحقيق النمو الاقتصادي والترابط الاقتصادي وكذا الاجتماعي[4]، ويظهر ذلك، باعتبار أنها تمثل أكثر من 90% من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف دول العالم، من خلال مساهمتها في:

- خلق فرص العمل، حيث أن ارتفع معدل العمالة يعتبر مؤشرا على الانتعاش والرخاء الاقتصادي وعلى وجود عدد كبير من الأعمال الجديدة ؛
- الناتج المحلي الإجمالي مما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي ؛
- خلق القيمة المضافة من خلال أنها تعمل على توفير السلع والخدمات للمستهلك النهائي أو الوسيط ؛

- تعبئة المدخرات الفردية والعائلية وتحويلها إلى استثمارات إنتاجية وخدمية تساهم في خلق القيمة المضافة ومناصب العمل.

يمثل الجدول التالي مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عينة من الدول المتقدمة:

الجدول رقم 02: مساهمة(بالمائة) مؤسسات الصغيرة والمتوسطة في متغيرات الاقتصاد الكلي لبعض الدول المتقدمة (2004)

	USA	ألمانيا	اليابان	فرنسا	بريطانيا	كوريا الجنوبية	الهند	تركيا
إجمالي المؤسسات	97.2	99.8	99.4	99.9	96	97.8	98.6	99.5
مناصب العمل	50.4	64	81.4	49.4	36	61.9	63.2	61.1
الاستثمار	38	44	40	45	29.5	35.7	27.8	56.5
القيمة المضافة	36.2	49	52	54	25.1	34.5	50	37.7
التصدير	32	31.1	38	23	22.2	20.2	40	8

Source : http://www.dtm.gov.tr/dtmadmin/upload/EAD/TanitimKoordinasyonDb/Beytullah.doc accessed March, 14, 2014.

أما في الدول النامية فقد قدرت مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إجمالي مناصب العمل 57.1% سنة 1998.

تمثل التحولات والتطورات الاقتصادية التي يشهدها العالم اليوم فرصة وتحديا للمؤسسات الصغيرة والمتوسـ ي أصبحت مجالا خصبا لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي من شأنها أن تساهم في دخول العديد من المستثمرين الأجانب، فضلا عن تنمية وتنويع سلة التصدير، وذلك لما لها من سمات وخصائص تميزها عن غيرها.

يشير شوماخر (E.F.Schumacher) في كتابه (Small is Beautiful) الذي نشر سنة 1973 وكان له صدى كبير في الولايات المتحدة الأمريكية، إلى أهمية وقدرة هذه المؤسسات، ليس لأنها مجرد نسخة من مؤسسة كبيرة، بل لخصائصها كمؤسسة منفردة والتي تميزها عن المؤسسات الكبيرة، والتي حددها في ما يلي[(5)]:

- لديها بنية تنافسية ؛
- أكثر كفاءة ؛
- المرونة، بدرجة أكبر، في مواجهة الأزمات ؛
- سهولة مواكبة متطلبات التكنولوجيا الجديدة دون تكبد تكاليف أكبر ؛
- سهولة وحرية الدخول والخروج من السوق ،
- تحقيق نسبة من الاكتفاء الذاتي وإشباع الحاجات الضرورية.

ثالثا: قراءة في واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

يقتصر هذا الجزء على دراسة وتتبع تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى2009، أي الخمس سنوات الأخيرة، لما لها من مستجدات في دراسة التنمية الاقتصادية. فقد برزت مؤشرات جديدة ذات دلالة ومعنى لتوجهات الاقتصادية العملية. وأهم هذه المؤشرات مؤشر "معدل نمو تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "الذي أصبح يستقطب الملاحظين وأصحاب القرار من اقتصاديين وسياسيين.

1- تطور عدد المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الجزائر في الفترة 2005-2009

الجدول رقم 03: تطور عدد المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الجزائر في الفترة 2005-2009

السنة	مجموع م ص م	معدل النمو
2005	**342788**	/
2006	**376767**	**%9.91**
2007	**410959**	**%9.08**
2008	**519526**	**% 26.41**
2009	**625069**	**% 20.31**

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، **نشرية المعلومات الإحصائية**، سنة 2006، 2007، 2008، 2009: ص4، 4، 7، 9.

الشكل رقم 01: تطور عدد المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الجزائر في الفترة 2005-2009

المصدر :من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

بناءا على ملاحظة الجدول رقم والشكل رقم نلاحظ تطور مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2006 بمعدل نمو وصل 9.91% مقارنة بسنة الأساس 2005. تستمر وتيرة هذا النمو لتشهد سنة 2007 زيادة 34192 مؤسسة جديدة، أي بمعدل نمو 9.08% . أما سنة 2008 فقد شهد القطاع قفزة كبيرة في عدد المؤسسات ليصل معدل النمو أقصاه خلال الفترة 26.41% وهذا جراء إدماج الأشخاص الطبيعيون الذين يمارسون نشاطهم في المهن الحرة (انطلاقا من السداسي الثاني لسنة 2008)، حيث بلغ عددهم 70626 مهني وبالتالي يصبح معدل النمو خارج حصة المهن الحرة يقدر ب9.23%. أما الإحصائيات المتعلقة بسنة 2009 سجلت نسبة نمو 20.31% والذي يقدر ب 14.85% خارج حصة المهن الحرة الذي قدرة في تلك السنة ب 109496 مهني. إن النسبة العالية (14.85%) ناتجة عن عملية مراجعة قاعدة المعلومات للنشاطات الحرفية.

إن وتيرة النمو هذه التي وصلت إلى معدل نمو سنوي يقدر بحوالي 9% تسمح بتحقيق الأهداف المسطرة في برامج التنمية المعدة من طرف الدولة خاصة في حالة استقرارها أي دون تشطيب أو إفلاس المؤسسات.

2– توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب النشاطات الاقتصادية للفترة 2005-2009

الجدول رقم 04: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب النشاطات الاقتصادية للفترة 2005-2009

	قطاع النشاط	2005	2006	2007	2008	2009	المجموع	النسبة
1	الفلاحة والصيد البحري	2947	3186	3306	3599	3642	16680	1.13
2	المياه والطاقة	64	74	79	94	102	413	0.03
3	المحروقات	522	531	536	551	563	2703	0.18
4	خدمات الأشغال البترولية	164	188	207	231	243	1033	0.07
5	المناجم والمحاجر	600	657	699	784	867	3607	0.24
6	الحديد والصلب	7516	7906	8178	8794	9174	41568	2.82
7	مواد البناء	6138	6369	6586	7154	7498	33745	2.28
8	البناء والأشغال العمومية	80716	90702	96327	111978	122238	501961	34.20
9	كيمياء–مطاط– بلاستيك	1850	1967	2035	2205	2312	10369	0.70
10	الصناعة الغذائية	14474	15270	15784	17045	17679	80252	5.45
11	صناعة النسيج	3881	4019	4108	4291	4316	20615	1.40
12	صناعة الجلد	1523	1558	1601	1667	1650	7999	0.54
13	صناعة الخشب والفلين والورق	9612	10300	10774	11848	12530	55064	3.75
14	صناعة مختلفة	3191	3297	3389	3564	3644	17085	1.16
15	النقل والمواصلات	22119	24252	25576	28885	30871	131703	8.67
16	التجارة	42183	46461	49152	55551	60138	253485	17.26
17	الفندقة والإطعام	15099	16230	16831	18265	19282	85707	5.84
18	خدمات للمؤسسات	12143	14134	15316	18473	20908	80974	5.51
19	خدمات للعائلات	18148	19438	20307	22529	24108	104530	7.12
20	مؤسسات مالية	779	853	899	1009	1105	4645	0.30

21 أعمال عقارية	657	755	798	916	959	4085	0.27
22 خدمات للمرافق الجماعية	1516	1659	1756	1954	9073	15958	1.08
المجموع	245842	269806	284244	321387	345902	1467181	100

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، **نشرية المعلومات الإحصائية**، سنة 2006، 2007، 2009: ص7،13،7.

يمثل الجدول توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب النشاطات الاقتصادية، إذ نجد عدم اتزان واضح في هذا التوزيع. فنجد خلال الخمس سنوات تمركز كبير لهذه المؤسسات في قطاع البناء والأشغال العمومية، إذ يحتل المرتبة الأولى بمعدل يقدر ب 34.20% خلال الفترة وذلك نتيجة السياسات التي اعتمدتها الدول في مجال ناء السكن لتدارك التأخر في انجاز المشاريع الخاصة بهذا القطاع. يليه في المرتبة الثانية قطاع التجارة بمعدل يقدر ب 17.26% خلال الفترة. كما يحتل المرتبة الثالثة قطاع النقل والمواصلات بمعدل يقدر ب 8.67%.

كما يلاحظ غياب شبه تام للمؤسسات عن بعض القطاعات كقطاع المياه والطاقة، نتيجة احتكار الدول لهذه القطاعات. بصفة عامة يمكن أن نلاحظ أن هناك توزيع غير عادل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين مختلف القطاعات الشيء الذي يشكل عقبة أمام نجاح هذا القطاع في تأدية المهام الموكلة إليه، كما أن التنسيق بين هذه القطاعات ضرورة لدعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3- توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجهات

الجدول رقم 05: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجهات

	2005	2006	2007	2008	2009
الشمال	149964	153492	177730	193483	205857
الهضاب العليا	72076	80072	87666	96345	105085
الجنوب	18957	20803	22576	25033	27902
الجنوب الكبير	4845	5439	5974	6517	7058
المجموع	245842	269806	293946	321387	345902

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، **نشرات المعلومات الإحصائية**، سنة 2006، 2007، 2009:ص 10،18، 23.

الشكل رقم 02: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجهات

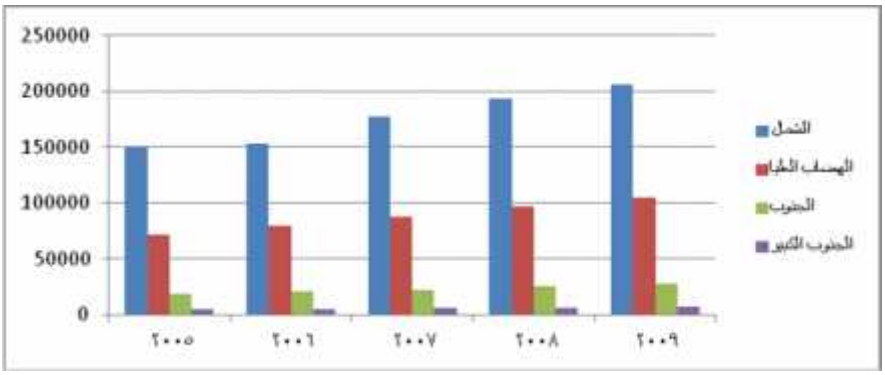

المصدر :من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

نلاحظ عدم وجود توازن في توزيع المؤسسات عبر جهات الوطن خلال جميع سنوات الفترة المدروسة، إذ نجد تكثف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمركزها في شمال الوطن، في حين تحتل الهضاب العليا المرتبة الثانية، تليها الجنوب ثم الجنوب الكبير. إن عدم التوازن هذا قد يمثل خطرا كبيرا على تحقيق التنمية الجهوية، كما يعتبر التوازن الجهوي أحد أهم مؤشرات التنمية إذ يعبر على تثمين الموارد المتاحة بنفس الكيفية.

4– تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب العمل

الجدول رقم 06: تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب العمل

السنة	2005	2006	2007	2008	2009
مناصب العمل المصرح بها من م ص م	719270	735705	1122129	1285859	1415079
نسبة من إجمالي مناصب العمل	11.61	12.51	13.50	15.47	17.03

المصدر: نوردين جودي وعقبة عبد اللاوي، تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في النمو الاقتصادي وتخفيض معدلات البطالة، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2000-2010** ، بومرداس، 19/18 ماي ،2011، ص615.

نلاحظ من خلال الجدول الدور المتزايد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب العمل، حيث بعدما كان إجمالي مناصب العمل التي توفرها هو 719270 سنة 2005 نسبة (11.61%) من إجمالي مناصب العمل، تشهد زيادة سنة 2006 لتصبح 735705 أي بنسبة (12.51%)من إجمالي مناصب العمل. انطلاق من سنة 2007 تشهد هذه المؤسسات زيادة بنسبة أكبر نوعا ما، ففي سنة 2007 قرت بـ 1122129 بنسبة (13.50%)، و 1285859 سنة (15.47) سنة 2008 وأخيرا قيمة 1415073 بنسبة (17.03%) سنة 2009.

5– تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة

الجدول رقم 07: تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة

	2005	2006	2007	2008
القيمة المضافة	**2607.1**	**3115.9**	**3406.94**	**3781.94**

المصدر: المرجع السابق ص 618.

لقد عرفت مساهمة القطاع في خلق القيمة المضافة ارتفاع مستمرا بنسب جد معتبرة، فقد بلغت قيمة المساهمة 3115.9 مليار دينار سنة 2006 بعدما كانت 2607.1 مليار دينار سنة 2005، بينما بلغت مساهمة القطاع 3206.94 مليار دينار سنة 2007، أما سنة 2008 فقد وصلت قيمة المساهمة 3781.94 مليار دينار. عرفت القيمة المضافة على أنها المؤشر الأساسي لخلق الثروة التي يحققها القطاع بشكل عام.

6– تطور نصيب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المبادلات الخارجية

الجدول رقم 08: تطور نصيب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المبادلات الخارجية

	2005	2006	2007	2008	2009
الاستراد	20357	21005	27439	39479	39103
التصدير	46001	52822	59518	79298	43689
الميزان التجاري	25644	31817	32079	39819	4586

المصدر: المرجع السابق ص 619.

سجلت التجارة الخارجية سنة 2006 فائض في الميزان التجاري قدر بـ 31817 مليون دولار أمريكي، أي أنه ارتفع بـ 24.07% مقارنة مع سنة 2005، يمكن شرح ذلك من خلال الزيادة المهمة للصادرات (14%

)، كما سجلت الواردات ارتفاعا يقدر بأكثر من 3%. وشهدت الميزان التجاري زيادة أخرى سنة 2007 ثم سنة 2008 ليشهد بعدها إنخفاض كبير سنة 2009 الراجع إلى الانخفاض الكبير لقيمة الصادرات بنسبة 44.91% وذلك راجع إلى انخفاض سعر برميل البترول، حيث تغطي صادرات المحروقات خلال عام 2009 نسبة 97.6% من القيمة الإجمالية للصادرات، فحين تبقى الصادرات خارج قطاع المحروقات نسبة ضئيلة جدا، تقدر بـ 2.4%.

رابعا: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: تطورات إيجابية لكن تحديات رئيسة مازالت

تترجم زيادة مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خلال الخمس سنوات الأخيرة، في مختلف متغيرات الاقتصاد الوطني وخفض البطالة بتحسن محسوس لمناخ وبيئة أعمال هذا القطاع نتيجة دعم مختلف المؤسسات والهيئات المنجزة لهذا الغرض، وحجم القروض والتسهيلات المقدمة. فهذه الزيادة المستمرة في القطاع تأكيد لنجاعة المؤسسات والبرامج الداعمة في تأدية مهامهم والأعمال المنوطة إليهم، ومن بين أهم هذه المؤسسات والبرامج الداعمة نذكر[6]:

- ✓ برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية (Program for Algerian SME Support):

هذا البرنامج مدعم من المفوضية الأوروبية، يساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تحسين قدراتها التنافسية من خلال تبادل الخبرات مع التركيز بوجه خاص على دعمها على التمويل.

- ✓ الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب L'Emploi des Agence Nationale de Soutien à Jeunes (ANSEJ):

تهدف أساسا إلى وضع الإجراءات الكفيلة بمساعدة المستثمرين الشباب في إنشاء وتطوير مؤسساتهم.

- ✓ الوكالة الوطنية لتثمين البحوث والتنمية التكنولوجيا:

Agence Nationale de Valorisation de Resultants de la Recherche et du Developpement Technologique (ANVREDET)

تهدف إلى تعزيز التعاون والتبادل بين مراكز البحوث والمؤسسات الصغيرة، فهدفها هو تطوير ثقافة الابتكار بين المؤسسات المحلية بحيث تصبح المصدر الرئيسي للنمو وتحسين الإنتاجية من خلال الاعتماد على التكنولوجيات الناشئة وخلق فرص العمل.

إلى جانب هذه المؤسسات والبرامج هناك العديد من الآخرين الذين يسعون كلهم إلى دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إن هذه الخطوة تفسر بالوعي المتنامي للجزائر لقدرة هذا القطاع في التأقلم السريع مع التحولات التي يشهدها النشاط الاقتصادي بدل المؤسسات الكبيرة التي انهارت منها الكثير جراء الأزمات الاقتصادية التي يشهدها العالم اليوم، فضلا عن دورها الواضح في تخفيض نسبة التضخم وكذا تلبية الطلب على

السلع الاستهلاكية. كما تظهر أهمية هذا القطاع كآلية إستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال مناصب العمل التي يوفرها، وكذا القيمة المضافة التي يحققها من سنة إلى أخرى، والتي تساهم بدورها في خلق الثروة للدولة، وبالتالي المساهمة في الإنفاق الحكومي لفائدة المواطن.

ومن جهة أخرى، إن 50% من المؤسسات النشطة بالجزائر، تعلن عن إفلاسها وتخرج من السوق قبل خمس سنوات من إنشائها، نتيجة عدة عوامل أهمها عدم قدرة هذه المؤسسات الدخول في المنافسة وذلك لغياب المرافقة الفعلية للمؤسسات الداعمة فضلا عن ضعف هذه المؤسسات على التجديد والابتكار. إن هذا هو فعلا ما يؤكده التقرير الصادر عن صندوق النقد الدولي لتقييم الاقتصاد الجزائري لسنة 2010، إذ يصرح بأن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يزال ضعيف ومجزأ وقدرته محدودة على الابتكار وتحسين القدرة التنافسية، ويفيد نفس التقرير بضرورة تعجيل برامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع استهداف كفاءة وأهداف ثابتة، والتي ينبغي وضعها بالتعاون مع ممثلي القطاع، مع اكتساب المزيد من الحلول لإعطاء مجال أكبر لمبادرة هذا القطاع وتخفيف عبئه الضريبي. بصورة أعم، ينبغي على السلطات استكشاف أي إصلاح أخرى لتحسين مناخ أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[7].

يؤكد ممثل منظمة ''بيم'' للخبراء الهولنديين الصناعيين مختصة في محاربة الفقر في دول العالم، جون سيل، أن الإشكالية الحقيقية التي توجهه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي بعد إنشائها. خطت الدولة خطوة جيدة نحو دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنها لم تأخذ بعين الاعتبار في بناء إستراتيجيتها هذه على أهم الاعتبارات التي تعتبر حجر الزاوية لتنمية القطاع وتحقيق الأغراض المرجوة من ورائه، وهي تتمثل في:

- ✓ تنمية مستدامة **(Sustainable growth)** : أن التصريح السابق الذكر عن إفلاس 50 % من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قبل 5 سنوات من إنشائها، يلفت الانتباه على ضعف القطاع على تأدية ومواصلة مهامه بعد نشأته، الشيء الذي يؤدي إلى إفلاسه. إن الهدف الأساسي من وراء إنشاء مؤسسة هو مدى استمرار نشاطها في السوق وبقاءها على قيد الحياة.

- ✓ تنمية شاملة **(Inclusive growth)** : تبين القراءة في واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أنها تتمركز في قطاع معين عن غيره وفي جهة معينة عن غيرها، فضلا عن مساهمة القطاع في المبادلات الخارجية الذي يعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات، الشيء الذي يزعزع من مساعي الدولة لتحقيق تنمية اقتصادية خارج قطاع المحروقات ومتزنة وعادلة.

- ✓ تنمية ذكية **(Smart growth)** : تطوير اقتصاد قائم على المعرفة والابتكار، وهو الشيء الذي تفتقده إليه معظم المؤسسات الجزائري، ويتضح ذلك في أن أكثر من 95 % من المؤسسات الجزائرية تعتمد على الطرق

التقليدية في تسيير مصالحها، خاصة ما تعلق بشؤونها المالية والإدارية. يجب ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتكون قادرة على المنافسة في عصر العولمة، فهذه المؤسسات بحاجة كبيرة إلى التأطير والتوجيه والاستثمار.

الخاتمة:

مما سبق يتضح لنا أنه رغم اعتماد الجزائر على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية إستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية، إلا أنها ركزت في ذلك على إعداد أكبر عدد ممكن منها بدعم نشأتها وتقديم الدعم المالي، دون المبالاة في كيفية تطويرها من الناحية التكنولوجيا وخلق مهارات التسيير فيها، فقد أثبتت العديد من الدراسات الحديثة أن السبب الأساسي وراء ضعف قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعدم قدرته لتحقيق الأهداف المرجوة منه في دول المغرب العربي بصفة عامة وفي الجزائر بصفة خاصة، يكمن في غياب اليقظة الإستراتيجية للقطاع والتي تهدف أساسا إلى :

- استمرار المؤسسة بوجودها في السوق ؛
- تطورها باستمرار لمواكبة التطورات التكنولوجيا ؛
- انتشارها بشكل متوازي وعادل عبر جهات الوطن وبين مختلف القطاعات.

يجب على الدور التقليدي للمؤسسات أن يتغير لتكون قادرة على المنافسة في عصر العولمة، فهذه المؤسسات بحاجة كبيرة إلى التأطير والتوجيه والاستثمار التكنولوجي.

الهوامش:

1 Eurropean commission, Accounting systems for small entreprises-recommendation and good practices-, france,November 2008.P12.

2 European Union, SMEs and the environment in the European Union, Greece, 2010, p5.

3 European Commission, The new SME definition, Denmark,1/1/2005, p14.

4 ICBS, Can SMEs in developing countries resist crisis?,Turky,2008, p210.

5 E.F.Schumacher, Small is Beautiful, without country of publication, 1973, p from 2 to 14.

6 Wamda, SME support and funding, Algeria, 2010, p2.

7 International Monetary Fund, IMF Country Report No. 11/39, Washington, February 2011, p15.

المراجع:

1– المراجع باللغة العربية:

1. نوردين جودي وعقبة عبد اللاوي، تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في النمو الاقتصادي وتخفيض معدلات البطالة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2000-2010 ، بومرداس، 19/18 ماي ،2011.

2. وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، **نشرات المعلومات الإحصائية**، سنة 2006، 2007، 2009.

2– المراجع باللغة الإنجليزية:

1- Eurropean commission, Accounting systems for small entreprises-recommendation and good practices-, france,November 2008.

2- European Commission, The new SME definition, Denmark,1/1/2005

3- European Union, SMEs and the environment in the European Union, Greece, 2010.

4 - E.F.Schumacher, Small is Beautiful, without country of publication, 1973

5- ICBS, Can SMEs in developing countries resist crisis?,Turky,2008.

6- International Monetary Fund, IMF Country Report No. 11/39, Washington, February 2011.

7 -Wamda, SME support and funding, Algeria, 2010.